

الباب الأول

المقدمة

الفصل الأول: خلفية البحث

إن التثبت في معرفة صحة الأحاديث النبوي أمرٌ مطلوب إذ ورودها - غالباً - ليس قطعياً كالقرآن. وقد نُقل الحديثُ عبر القرون من خلال حملة الأخبار؛ وهم بشرٌ قد يعتريهم والخطأ والنسيان، بل فيهم من لا يضبط ما حفظ، وفيهم من عُرف بالكذب أو الوهم أو الغفلة. لهذه الأهمية، قام العلماء بإجراء تحقق دقيق عند قبول الحديث النبوي ﷺ، وهو ما يعرف بنقد الحديث.^١

غير أنه يبدو، وفقاً لآراء عدد من مفكري المسلمين، أن ممارسة نقد الحديث بين المحدثين كانت تتجه بشكل أساسي أو حصري نحو نقد إسناد الحديث، وليس نقد متنه. فقد ذهب محمد رشيد رضا إلى أن المحدثين لم يقوموا بعمل نقد المتن، وأن ذلك ليس من صناعته، ومن تعرض له منهم كالإمام أحمد والبخاري لم يوفه حقه ولم يوفه حقه.^٢ أما أحمد أمين ومحمود أبو ريّة فكانا أكثر وديّةً عندما قالوا إن اهتمام المحدثين بنقد الإسناد كان أكثر من اهتمامهم بنقد المتن، وليس إنكاراً له بشكل

^١ النقد في اللغة ينحصر معناه في شيئين، هما: التمييز والمناقشة. أما في اصطلاح المحدثين، فقد عرّفه الأعظمي بأنه "تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقاً وتجريحاً". وقد تعقب حافظ الحكمي هذا التعريف، إذ لم يشمل على خطوات النقد عند المحدثين، لأن الفقهاء عندهم طريقة النقد أيضاً، ويزعمون بذلك أنهم قد ميزوا بين الصحيح والسقيم (ذكر السخاوي أن الفقهاء والأصوليين لا يعتبرون نفي الشذوذ والعلّة شرطين في صحة الحديث، فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء؛ إذ أكثر مبحثها يدور حول الاختلاف إثباتاً ونفيًا، والفقهاء والأصوليون يقولون بأن المثبت مقدم على النافي، فيقبل). ثم عرّف - يعني حافظ الحكمي - النقد عند المحدثين بقوله "تتبع طرق الحديث، والتفتيش عن أحوال رواه، والمقارنة بين روايتهم، وتمييز صحيحها من سقيمها". وعند النظر يتضح أن هذا التعريف بسط مما أجمل من التعريف الذي ذكره الأعظمي. وبالتأمل في التعريفين، يتبين أن عملية النقد عند المحدثين تشمل كل ما يتصل بالرواة جرحاً وتعديلاً، وبالسند اتصالاً وانقطاعاً، وبالكشف عن الخطأ شذوذاً وإعلالاً. انظر: محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه (المملكة العربية السعودية: مكتبة الكوثر، ١٩٩٠)، ص ٥؛ حافظ بن محمد الحكمي، منهج المحدثين في النقد (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ٢٠١٧)، ص ٢١؛ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث (الرياض: مكتبة دار المنهاج، ١٤٢٦)، ج ١، ص ٢٦.

وفي العصر الحاضر، من خلال الكتابات المعاصرة، قد اتسع مجال نقد الحديث، يضاف إليه ما لم يكن داخله فيه عند المحدثين، وإنما هو مبحث مستقل عن مبحث النقد، كمبحث مختلف الحديث، وغريبه، والناسخ والمنسوخ، وفهم الحديث من خلال سياقه. فهذه المباحث ليست أجنبية عن مدارك المحدثين، غير أنها داخلية في مباحث فهم الحديث وفقهه. انظر للمثال:

Mohammad Hashim Kamali, *A Text Book of Hadith Studies: Authenticity, Compilation, Classification and Criticism of Hadith* (Leicestershire: The Islamic Foundation, 2005).

^٢ محمد رشيد رضا، مجلة المنار (مصر)، ١٩٢٦، ج ٢٧، ص ٦١٠.

كامل.^٣ وبطبيعة الحال، فإن دعوى كلا الرجلين تستحق قبولاً أكثر قليلاً، مع أنه يجب إعادة فحص هذه الدعوى، بناءً على الحقيقة التي تفيد بأن نقد المتن لم يكن غائباً عن ممارسة المحدثين. وقد أثارت هذه الأطروحات ردوداً من عدد من الباحثين المسلمين؛ فمن ذلك أن مصطفى السباعي قد انتقد دعوى أحمد أمين، وذكر خمسة عشر قاعدةً لنقد المتن التي وضعها المحدثون.^٤

لو نظرنا إلى تاريخ النقد، فكانت بداية حركته عند المحدثين متجهةً إلى المتن، حين انتقد الصحابة بعضهم بعضاً في ما يروونه. ومن أمثلة ذلك أن عائشة رضي الله عنها انتقدت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما رواه عن رسول الله ﷺ "الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه"، فقالت: "رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله ﷺ إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله ﷺ قال إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه" ثم تلت قوله تعالى {وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى}.^٥ وهذه العملية هي لبنة أولى لمنهج النقد فيما بعد، وهي ما يُسمى منهج المعارضة.^٦

وكان للمحدثين - فيما بعد - مسالكٌ في التعامل مع المتن نقداً، غير أن نظرهم فيه كان مرتبطاً بالإسناد، ولم يكن مستقلاً عنه، بل كانوا يضمون إلى تلك المسالك قرائنَ إسناديةً أخرى يضعفون بها الحديث.^٧ فما من حديث مرويٍّ بإسناد، وفي متنه أمانة النكارة تأباه النفس أو يردده العقل، إلا وتتبعوه في أسانيده؛ فلا بد أن يكون فيها من الخلل. قال المعلمي: "لا ريب أن في ما يُنسب إلى النبي ﷺ من الأخبار ما يردُّه العقل الصريح، وقد جمع المحدثون ذلك وما يقرب منه في كتب الموضوعات، وما لم يُذكر فيها منه فلن تجد له إسناداً متصلاً إلا وفي رجاله ممن جرحه أئمة الحديث رجلٌ أو أكثر".^٨

^٣ أحمد أمين، فجر الإسلام (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩)، ص ٢١٧؛ محمود أبو رية، أضواء على السنة المحمدية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٤)، ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

^٤ مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (بيروت: المكتب الإسلامي، ٢٠٠٠)، ص ٣٠١ - ٣٠٢.

^٥ محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣٩)، ص ٤٤٠.

^٦ الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه، ص ٤٩.

^٧ نبيل بلهي، "مسالك نقد المتن عند نقاد الحديث في القرن الثالث الهجري - دراسة نظرية تطبيقية-" (أطروحة دكتوراه،

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ٢٠١٤)، ص ٤٥٧.

^٨ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الأنوار الكاشفة (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٣٤)، ص ١٣.

ثم تطوّر الإسناد كنظام لنقل الأخبار، ومن هنا اتسع مجال النقد إلى الإسناد، حيث إنهم لا يقبلون الحديث إلا عن الثقات، أو قد يكتبون عن الضعفاء لأجل المعرفة والاعتبار، كما أنهم يراعون التاريخ للنظر في اتصال سلسلة هؤلاء الرواة. ولم يقف هذا التفكير النقدي عند هذا الحد، بل إن إدراك نقاد الحديث لإمكان وقوع الراوي في الخطأ، وإن كان ثقة، مع ثبوت وقوع ذلك منه في الرواية، سواء في الإسناد أو في المتن، قد أدّى إلى نشوء أداة أعمق في نقد الحديث، وهي علم علل الحديث.

في إطار علوم الحديث، يُعدّ علم علل الحديث من أشرف العلوم وأغمضها وأدقّها. وتكمن غموضه ودقّته في إبستمولوجيته التي تعنى بالكشف عن العلل الخفية في الحديث الذي يبدو صحيحاً في ظاهره.^٩ ومن خلال هذا المنهج، يتمكن نقاد الحديث من الكشف عن الخطأ في صورة متكاملة تشمل الإسناد والمتن معاً. ولذلك لا يُستغرب أن يكون الإسناد في ظاهره صحيحاً، مع كونه يحمل متناً غير ثابت. قال ابن حجر - كما نقله الصنعاني -: "فائدة مهمة عزيزة النقل كثيرة الجدوى والنفع، وهي من المقرر عندهم أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن؛ إذ قد يصح السند أو يحسن الاجتماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط، دون المتن لشذوذ أو علة".^{١٠}

واستمرت هذه العملية النقدية في النضج والاكتمال. وحين اكتملت هذه الأدوات النقدية وبلغت مرحلة النضج، جاء محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) وأبو الحسين مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ) ليطبّقا هذا الإرث الناضج من النقد الحديثي تطبيقاً صارماً وشاملاً في التصنيف: الصحيحان ثمرتان من هذا الإرث. فكانا أوّل من التزما بمعيار الصحة التزاماً منهجياً دقيقاً، حيث انتقيا الأحاديث التي استوفت شروط الصحة في السند والمتن معاً. وبهذا تمثّل الصحيحان قمة التطور الطبيعي لعلم النقد الحديثي، وأسساً معياراً صارماً لم يكن معروفاً من قبل في التصنيف الحديثي.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل حاز هذان الكتابان منزلةً رفيعةً في الأمة. عُدا كتابهما أصحّ الكتب بعد كتاب الله تعالى، وتلقتهما الأمة بالقبول حتى إن الأحاديث التي اتفقا على تخريجها قيل بقطيعة صحته.^{١١} وقال النووي مثنيا على هذين الكتابين: "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح

^٩ نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث (دمشق: دار المنهاج القويم، ٢٠٢٣)، ص ٣٨٥.

^{١٠} محمد بن إسماعيل الصنعاني، توضيح الأفكار (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧)، ج ١، ص ١٧٧.

^{١١} عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (سوريا: دار الفكر، ١٤٠٦)، ص ٢٨.

الكتب بعد الكتاب العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول^{١٢}. وقال ابن تيمية: "فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن"^{١٣}. ومع هذه المنزلة الرفيعة لم يسلم الصحيحان من الإعلال. مثال ذلك، قام الدارقطني بتتبع الأحاديث في الصحيحين، استقرأ الأحاديث فيهما وانتقدها لوجود علة فيهما، سواء من جهة سندها أو متونها، وجمعها في كتابه التتبع^{١٤}. وثمة أحاديث فيهما أيضًا انفردتها الأئمة، غير أنهم لا ينتقدونها في كتاب مستقل كما فعل الدارقطني، بل انتقاداتهم منشورة عند تعرض الكلام في أحاديثهما. دفاعًا عن هذين الكتابين، قام بعض العلماء بالإجابة عن هذه الانتقادات. أجاب عنها النووي في ثانيا الكلام عند شرحه للأحاديث المقصودة^{١٥}. وكذلك ابن حجر، خصص فصلا في "هدى الساري" للإجابة عن الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري. قسمها إلى القسمين؛ إجابة إجمالية، وإجابة تفصيلية^{١٦}. مثال ذلك حديث أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث شعبة عن عمرو بن دينار عن جابر عن النبي ﷺ قال: "إذا جاء أحدكم والإمام يخطب أو قد خرج فليصل ركعتين"^{١٧}؛ أعل هذا اللفظ الدارقطني لمخالفة شعبة غيره من أصحاب عمرو بن دينار^{١٨}. ورد ابن حجر هذا التعليل لوجود الرواية المتابعة للفظ شعبة عن عمرو بن دينار^{١٩}. ومثال آخر حديث أخرجه مسلم من حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه في قصة الأعرابي الذي سأل النبي ﷺ عن شرائع الإسلام، ثم قال: "والله لا أزيد ولا أنقص"، فقال النبي ﷺ: "أفلح وأبيه إن صدق"، أو "دخل الجنة"

^{١٢} يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢)، ج ١، ص

^{١٣} أحمد بن عبد الحلیم الحزاني، مجموع الفتاوى (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، ١٤٢٥)، ج ١٨، ص ٧٤.

^{١٤} علي بن عمر الدارقطني، الإلزامات والتتبع (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥).

^{١٥} النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج.

^{١٦} أحمد ابن حجر العسقلاني، هدى الساري (الرياض: دار الطيبة، ٢٠٠٤).

^{١٧} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ١١٦٦؛ مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم (بيروت: مؤسسة الرسالة،

^{١٨} الدارقطني، الإلزامات والتتبع، ص ٣٦٩-٣٦٩.

^{١٩} العسقلاني، هدى الساري، ج ٢، ص ٩٤٢.

وأبيه إن صدق“^{٢٠} ولفظ ”وأبيه“ قد أعله ابن عبد البر، بل قال إنه منكر.^{٢١} كما أن ظاهر هذه الكلمة من هذا الحديث مخالف لحديث آخر في النهي عن الحلف بغير الله: ”ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله، وإلا فليصمت“^{٢٢} وحمل النووي على أن تلك الكلمة - يعني ”وأبيه“ - إنما تجري على اللسان، ولم تُقصد بها اليمين.^{٢٣} وهذا يدل على أنه رأى صحتها، ثم حملها على الوجه الذي لم يعارض حديث النهي.

فهذان المثالان - للإعلال والجواب عنه - يدلان على وجود تبيان النظر في إثبات العلة ونفيها عند العلماء. كما أنهما يدلان أيضاً على أن عملية النقد للمتن ليست غائبةً عن ممارسة المحدثين، وليست هي متوقفة، بل مستمرة حتى فيما يتعلق بالمتون الواردة في أصح الكتب.

وتتجلى إشكالية البحث بوضوح عند النظر في العلل المنسوبة إلى متون الصحيحين؛ إذ لم يكن موقف العلماء منها على وتيرة واحدة. فقد ذهب بعضهم إلى عدّها علةً قاذحة موجبةً للقبح في الحديث أو في بعض ألفاظه، في حين رأى آخرون أنها غير مؤثرة، أو لم يثبت عندهم وصف العلة فيها أصلاً. ويكشف هذا التباين عن إشكال علمي منهجي يتمثل في اختلاف ضوابط الحكم على العلل المتنية، وكيفية تطبيق قواعد علم العلل على الحالات الجزئية، وحدود تأثير ذلك في الحكم على الحديث. ومن هنا تنبع ضرورة هذا البحث؛ إذ إن مكانة الصحيحين من جهة، ووجود علل منسوبة إلى بعض متونهما من جهة أخرى، مع اختلاف أنظار العلماء في الحكم بتأثير تلك العلل، تفرض الحاجة إلى دراسة علمية تحليلية تتناول هذه القضية في إطارها المنهجي الصحيح.

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى التحليل لعلل المتون المنسوبة إلى الصحيحين من خلال دراسة تطبيقية على أحاديث منتقاة تمثل أنماطاً مختلفة من الإعلال المتني، بما يتيح الكشف عن آليات التعليل، وحدود تأثيره، والفروق المنهجية بين النقاد في إثبات العلة أو نفيها. ويُنبّه هنا إلى أن هذا البحث لا يقتصر على عرض أقوال النقاد أو الموازنة بينها فحسب، بل يتخذ موقفاً تحليلياً نقدياً

^{٢٠} مسلم، صحيح مسلم، رقم ١٠١.

^{٢١} يوسف ابن عبد البر القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠١٧)، ج ٩، ص ٢٥٥.

^{٢٢} البخاري، صحيح البخاري، الرقم ٦١٠٨؛ مسلم، صحيح مسلم، الرقم ٤٢٥٧.

^{٢٣} النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج ١١، ص ١٠٥.

داخلَ إطار علم علل الحديث نفسه؛ حيث يتعامل الباحث مع الأحاديث المختارة بوصفها محلاً للتعليل والدراسة المباشرة. وبذلك يُسهم البحث في تعميق الفهم العلمي لمنهج المحدثين في إعلال المتن، مع إعادة النظر في مكانة الصحيحين من حيث وصفهما بالصحة.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، جاء اختيار عنوان هذه الرسالة "دراسة علل الحديث: المتن المدعى علّتها في الصحيحين". ويرجى أن تُسهم هذه الدراسة في خدمة علم علل الحديث، وأن تكون إضافة منهجية في باب النقد التطبيقي لمتون الأحاديث.

الفصل الثاني: أسئلة البحث

من خلال الخلفية السابقة، فتركزت هذه الرسالة بالأسئلة التالية:

١. كيف تُطبق قواعد علم علل الحديث تطبيقاً إجرائياً في نقد الحديث، وعلى وجه الخصوص في متنه؟
٢. ما هي صور وأنماط العلل الممتنية التي وجهها نقاد الحديث لبعض الأحاديث في صحيح البخاري ومسلم؟
٣. ما مدى تأثير هذه العلل في صحة أحاديث الصحيحين؛ أهو فساد كلي أم نسبي؟
٤. كيف أجاب العلماء عن التعليل الموجه إلى هذه المتن؟
٥. هل يخطئ تخريجُ الشيخين لهذه الأحاديث كتابيها عن وصف الصحيح؟

الفصل الثالث: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. بيان التطبيق الإجرائي لقواعد علم علل الحديث في نقد الحديث، ولا سيما في نقد المتن، وذلك بتقديم نموذج منهجي واضح يُجلبُ كيفية توظيف هذه القواعد توظيفاً عملياً في دراسة الأحاديث النبوية.
٢. الكشف عن صور وأنماط العلل الممتنية الموجهة لبعض أحاديث الصحيحين، من خلال دراسة ما أبداه نقاد الحديث من تعليقات تتعلق بمتون أحاديث صحيح البخاري وصحيح مسلم وتصنيفها وتحليلها.
٣. تقييم أثر العلة المدّعاة على الحكم على تلك الأحاديث، بتحديد ما إذا كانت هذه العلة قاذحةً في أصل الحديث وثبوتها، أم أنها مقتصرة على بعض ألفاظه دون أن تمسّ صحته الجوهرية.

٤. بيان طريقة العلماء في الإجابة عن التعليل الموجه إلى تلك المتون.
٥. الفصل في مسألة أثر تخريج الشيخين لهذه الأحاديث على مكانة كتابيهما، بيان ما إذا كان اشتمالهما على بعض الأحاديث المُعلَّلة يُخلُّ بوصف الصحيح الذي اشتهر به، أم أن ذلك لا يحطُّ من مرتبتهما في ميزان علم الحديث.

الفصل الرابع: فوائد البحث

لهذا البحث فوائد من الناحية النظرية ومن الناحية التطبيقية. أما أهميتها النظرية تظهر في إبراز شأن علم علل الحديث، وبيان منزلته من علوم السنة، إذ هو الميزان الدقيق الذي يُتوصل به إلى معرفة خفيِّ أحوال الروايات، وتمييز صحيحها من معلولها، مما لا يُدرك بمجرد النظر في ظواهر الأسانيد. وفي هذا إحياء لمعالم هذا الفن الشريف، الذي هو من أدقِّ علوم الحديث مسلِّكاً، وأغمضها مأخذاً. كما يسهم البحث في الكشف عن طرائق الأئمة في سبر الروايات، وجمع طرقها، والنظر في اختلاف ألفاظها، واستنباط العلل من خلال القرائن الخفية، على وجه يُظهر دقَّة أنظارهم، وعمق غورهم في هذا الشأن. ويُضاف إلى ذلك أن البحث يُقارب وجوه العلل المتنّية، ويقرّب صورها، ويجمع أطرافها، مما يعين على فهمها، ويُمهّد لضبطها. كما يبيّن أن ورود التعليل على بعض الأحاديث - ولو كانت مخرّجة في الصحيحين - إنما هو جارٍ على طبيعة هذا العلم، لا يقدر في أصل مكانتهما، بل يؤكد رسوخ منهج النقاد في النظر والاعتبار، وأن الصحيح لا يُنافي إمكان البحث في جزئياته على مقتضى قواعد العلل.

وأما من جهة التطبيق، فإن هذا البحث يقَدِّم مثلاً يُهتدى به في سلوك مسالك الأئمة في التعليل، من حيث تتبّع الطرق، وجمع الشواهد، والموازنة بين الروايات، وربط ذلك بوجوه الوهم والخطأ التي قد تطرأ على الرواة، وإن كانوا من أهل الصدق والضبط. كما يعين الباحث على التدرّب على هذا الفن، ويكسبه ملكة النظر في دقائق الروايات، وعدم الركون إلى ظواهرها، بل التطلّع إلى ما وراء ذلك من وجوه العلل وأسبابها. وفيه أيضاً فائدة في بيان كيفية التعامل مع الأحاديث التي وُجّه إليها التعليل في الصحيحين، من حيث فهم مسالك الأئمة في إثبات العلة أو دفعها، والجمع بين تعظيم هذين الكتابين وسلوك سبيل التحقيق العلمي في جزئياتهما. وفي الجملة، فإن هذا البحث يسهم في وصل الدارس بطريقة المتقدمين في هذا الباب، ويقرّب له سبيل الإفادة من علم العلل، الذي به تُعرف دقائق

السنة، وتتكشف وجوه الخطأ فيها، مع حفظ مقام الصحيحين في نفوس أهل العلم، على ما استقرّ عليه عمل الأمة.

الفصل الخامس: حدود البحث

لضمان تركيز الدراسة والاتساق المنهجي، تقتصر هذه الدراسة على الجوانب الآتية:

١. حدود الموضوع (نطاق الدراسة). يقتصر هذا البحث على الأحاديث الواردة في صحيح البخاري ومسلم التي كانت محلاً للنقد والبحث بين نقاد الحديث، ولا سيما ما وُجّه منها إلى المتن بدعوى وجود علة. ولا يشمل هذا البحث جميع أحاديث الكتّابين، بل يقتصر على أحاديث مختارة تمثل حالات نقدية ذات قيمة منهجية ونماذج معيارية في النقد.

٢. حدود العلة المدروسة. يتركز البحث على العلة المتنية، سواء ثبتت من خلال: المقارنة بين اختلاف الروايات، أو النظر في التفرد، مع القرائن المحتفة في هذين الحالين. أما العلة السندية المحضة التي لا تؤثر في المتن، فليست محلاً أصيلاً للدراسة، إلا فيما له علاقة مباشرة بتحليل متن الحديث. وسيتم تفصيل ذلك في المباحث النظرية لعلم العلل في الباب الثاني.

٣. حدود المنهج المتبع: يعتمد البحث قواعد علم علل الحديث كإطار أساسي للتحليل، ويقتصر على تطبيق منهج نقد الحديث كما مارسه النقاد المتقدمون.

يتم تحديد الأحاديث التي ستدرس منقسمةً إلى ثلاثة أقسام: قسمٌ تُدرس فيه الأحاديث المعلّة التي اتفق الشيخان على تخريجها؛ وقسمٌ تُدرس فيه الأحاديث التي انفرد البخاري بتخريجها؛ وقسمٌ تُدرس فيه الأحاديث التي انفرد مسلم بتخريجها.

أما أحاديث القسم الأول، فهي:

١. حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار

الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل".

٢. حديث شعبة عن عمرو بن دينار عن جابر أن النبي ﷺ قال وهو يخطب: "إذا جاء أحدكم

والإمام يخطب أو قد خرج فليصل ركعتين".

وأما أحاديث قسم الثاني، فهي:

١. حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: للعبد المملوك الصالح أجران، والذي

نفسى بيده، لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك.

٢. حديث سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ قال: ”رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها“.

٣. حديث جابر في رجل اعترف نفسه بالزنا إلى النبي ﷺ، فرجم وصلّى عليه.
وأما أحاديث القسم الثالث، فهي:

١. حديث طلحة بن عبيد الله في رجل من أهل نجد سأل رسول الله ﷺ عن الإسلام. فقال الرجل: ”والله لا أزيد على هذا، ولا أنقص منه“، فقال رسول الله ﷺ: ”أفصح وأبهر إن صدق، أو دخل الجنة وأبهر إن صدق“.

٢. حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه، ثم ليغسله سبع مرار.

٣. حديث ابن عباس أن رسول الله جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر. وفي رواية: جمع بين الصلاة في سفرة سافرها في غزوة تبوك، جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء.

٤. حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ في سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، وفيه: ”ورجل تصدق بصدقة، فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله“.

الفصل السادس: الدراسات السابقة

لا توجد -حسب مطالعة الباحث- الدراسة المتركزة حول المتون المعلة في الصحيحين، غير أن ثمة بحوثاً ذات صلة بموضوع البحث، منها:

(١) بحث محكم كتبه مشاعل بنت وليد الجلال وسليمان بن عبد الله القصير سنة ٢٠٢٥ م بعنوان ”منهج النقد الحديثي عند الإمام مسلم رحمه الله في كتابه التمييز“^{٢٤}. وقد توّصلا الباحثان إلى عدة النتائج، من أهمها ما له صلة بهذه الرسالة، وهو طرق الإمام مسلم في نقد الأحاديث المعلة، ويتمثل فيما يلي: نقد الحديث من خلال جمع طرقه وعرض رواياته بعضها على بعض، نقد الحديث من خلال عرض الأحاديث بعضها على بعض، نقد الحديث من خلال عرضه على الوقائع والأحداث التاريخية الثابتة، نقد الحديث

^{٢٤} مشاعل وليد الجلال و سليمان بن عبد الله القصير، ”منهج النقد الحديثي عند الإمام مسلم رحمه الله في كتابه التمييز“، مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية ١٢.٤٩ (٢٠٢٥).

لاشتماله على أمر منكر أو مستحيل يخالف الحس والواقع، نقد الحديث لمخالفته عمل الراوي وفتياه، نقد الحديث لمخالفته ما انعقد عليه الإجماع.

(٢) بحث محكم كتبه نازك محفوظ محمد القزاز سنة ٢٠٢٤ م بعنوان "الأحاديث التي أعلها ابن أبي حاتم في كتابه العلل بالانقطاع والاتصال والحكم على الراوي وأخرجها البخاري في صحيحه".^{٢٥} استخدم هذا البحث المنهج النقدي، ويهدف إلى جمع الأقوال النقدية التي ذكرها أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان حول مجموعة من الأحاديث وناسب أن هذه الأحاديث قد أخرجها البخاري في صحيحه. ومن النتائج التي توصل إليها الباحث سموق المكانة البخاري وأبي حاتم وأبي زرعة بين أقرانهم وتقدمهم في علم الحديث رواية ودراية؛ مع الرغم من اتفاق الأمة على قبول صحيح البخاري إلا أن هناك بعض العلماء انتقدوا بعض الأحاديث في صحيح البخاري، ولكن رد عليها جميعاً، والقول فيها إلى ما ذهب إليه البخاري في صحيحه.

(٣) بحث محكم كتبه هبة حازم محمد حميد بعنوان "الأحاديث التي أعلها ابن أبي حاتم في كتابه العلل بالوقف والرفع وأخرجها البخاري في صحيحه -دراسة نقدية-" سنة ٢٠٢٤ م.^{٢٦} استخدم هذا البحث المنهج النقدي. وتوصل إلى بعض النتائج منها عبقرية البخاري في المسائل الحديثية والطعن ما هو شائع أن صحيح البخاري لا يشمل على الدقائق الإسنادية؛ قد يختلف الرواة فيما بينهم فيرفع أحدهم حديثاً ويقفه الآخر، وفي كلام الأئمة ما يفيد أنه لا يحكم هذه المسألة بحكم كلي مطرد.

(٤) بحث محكم كتبه حافظ محمد الحكمي بعنوان "الإعلال بالمخالفة عند المحدثين" سنة ١٤٤٣ هـ (٢٠٢٢).^{٢٧} استخدم هذا البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي. ومن أهم

^{٢٥} نازك محفوظ محمد القزاز، "الأحاديث التي أعلها ابن أبي حاتم في كتابه العلل بالانقطاع والاتصال والحكم على الراوي وأخرجها البخاري في صحيحه - دراسة نقدية -"، مجلة كلية العلوم الإسلامية ١/٢٢، ٣٠ (٢٠٢٤).

^{٢٦} هبة حازم محمد حميد، "الأحاديث التي أعلها ابن أبي حاتم في كتابه العلل بالوقف والرفع وأخرجها البخاري في صحيحه -دراسة نقدية-"، مجلة كلية العلوم الإسلامية ١.٢٢/٣٠ (٢٠٢٤).

^{٢٧} حافظ بن محمد الحكمي، "الإعلال بالمخالفة عند المحدثين"، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية ٥٥.٢٠٠

(١٤٤٣ هـ).

النتيجة التي توصل إليها البحث أن المقارنة بين الروايات المختلفة للإعلال بالمخالفة لا بد من وجود التقاء بين طرق تلك الروايات.

(٥) بحث محكم كتبه صالح بن عبد الله بن شديد الصباح بعنوان "إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في 'خلع امرأة ثابت بن قيس' عند البخاري -دراسة حديثة-" سنة ٢٠٢٠ م.^{٢٨} استخدم هذا البحث المنهج التحليلي الاستقرائي، ويهدف إلى بيان مدى صحة نقد الدارقطني أو ضعفه؛ وبيان حال هذا الحديث وصولاً على الحكم عليه. وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي صحة الحديث لوجود دلائل ظاهرة على صحته، وعدم صحة نقد الدارقطني للبخاري في إخراجها؛ وأثبت البحث دقة نظر البخاري في انتقاء أحاديث كتابه الصحيح بإخراج هذا الحديث.

(٦) أطروحة دكتوراه كتبها عبد الغفار بعنوان "Telaah Kritis Atas 'Ilal al-Hadis'" (٦) "Dalam Kaidah Kesahihan Hadis (Sebuah Rekonstruksi Metodologis)"، سنة ٢٠١٥ م. وقد حاولت هذه الأطروحة في إعادة المنهجية المتعلقة بعلة الحديث. وقد وصلت إلى جملة من النتائج لا بأس بها، ومنها ذو شبه بهذه الرسالة: أنها ذكرت أنواع العلة في المتن (الزيادة، الإدراج، الانقلاب، تصحيف، تحريف).^{٢٩} ولكن هذه الأطروحة انصبت مباحثه في إطار بناء نظرية علة الحديث.

(٧) أطروحة دكتوراه كتبها نبيل بلهي بعنوان "مسالك نقد المتن عند نقاد الحديث في القرن الثالث الهجري"، وكانت سنة الدراسة ٢٠١٣ - ٢٠١٤ م. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ثلاثة مسالك رئيسية في نقد المتن، وهي: (١) نقد المتن بسبب مخالفته أصلاً من الأصول؛ (٢) نقد المتن بسبب الخلل الواقع في لفظ الحديث، سواء كان الخلل بالزيادة أو النقصان؛ (٣) نقد المتن بسبب الخلل الواقع في مضمونه ومعناه. ومن النتيجة

^{٢٨} صالح بن عبد الله بن شديد صباح، "إعلال الدارقطني حديث عكرمة عن ابن عباس في (خلع امرأة ثابت بن قيس) عند البخاري -دراسة حديثة-"، مجلة الدراسات الإسلامية ٣٢٠٢ (٢٠٢٠).

^{٢٩} Abdul Gaffar, "Telaah Kritis Atas 'Ilal Al-Hadis Dalam Kaidah Kesahihan Hadis'" (PhD Dissertation, Universitas Islam Negeri Alauddin, 2015).

الهامة أيضا، أن هذه أطروحة أثبتت أن نقد المتن مرتبط بالفحص على الإسناد غير منفك عنه.^{٣٠}

(٨) أطروحة دكتوراه كتبها أحمد عبد الله أحمد بعنوان ”منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير“ سنة ٢٠٠٥ م.^{٣١} وقد توصل الباحث إلى عدة النتائج، من أهمها ما له صلة بهذه الرسالة، وهو بيان منهج إعلال المتن عند البخاري، ويتمثل فيما يلي: مخالفة الراوي لما روى، مخالفة المتن للمشهور عن رسول الله ﷺ، ومخالفة الحديث للتاريخ.

تُظهر الدراسات السابقة تطوراً ملحوظاً في مجال النقد الحديثي. وقد تناولت أطروحة عبد الغفار (٢٠١٥ م) في بناء المنهجية المتعلقة بعلم الحديث، غير أن هذه الأطروحة مقتصرة على الدراسة النظرية دون أن تناول أحاديث الصحيحين كالمجال للدراسة. وقد سلكت دراسة غيره مجال النقد الحديثي خلال مؤلفات الإمامين الجليلين البخاري ومسلم. فقد تناولت دراسة مشاعل بنت وليد الجلال وسليمان القصير (٢٠٢٥ م) منهج الإمام مسلم في نقد الحديث من خلال المقارنة بين طرقه المختلفة، وعرض الروايات بعضها على بعض، مع فحص المتن في ضوء الوقائع التاريخية والعقلية والإجماعية. وقد أرست هذه الدراسة أساساً مهماً لفهم كيفية وقوع العلة في المتن، غير أنها اقتصر على المنهج التطبيقي للإمام مسلم، دون أن تتناول أحاديث الصحيحين نفسها دراسة تحليلية. أما دراستنا نازك محفوظ القزاز (٢٠٢٤ م) وهبة حازم محمد حميد (٢٠٢٤ م) فقد تناولتا الأحاديث التي أعلها ابن أبي حاتم مع أن البخاري أخرجها في صحيحه، وخلصتا إلى دقة منهج البخاري في الانتقاء والترجيح. غير أن هاتين الدراستين ركزتا على نقد الإسناد والراوي دون الغوص في أعماق العلة المتنية (الخلل في مضمون الحديث أو لفظه).

كما بين حافظ محمد الحكمي (١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م) في بحثه عن الإعلال بالمخالفة أن الكشف عن العلة لا يتحقق إلا بالموازنة الدقيقة بين الروايات المختلفة، وذلك بوجود الالتقاء بين طرق تلك الروايات. وفي حين أثبت صالح بن عبد الله الصباح (٢٠٢٠ م) في دراسته حول نقد الدارقطني للبخاري

^{٣٠} نبيل بلهي، ”مسالك نقد المتن عند نقاد الحديث في القرن الثالث الهجري -دراسة نظرية تطبيقية-“.

^{٣١} أحمد عبد الله أحمد، ”منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير“ (أطروحة دكتوراه، جامعة

اليرموك، ٢٠٠٥).

دقة الإمام البخاري في منهجه وصحة ما أخرجه من حديث، مما يعزز متانة الصحيح من جهة السند والمتن معاً. ومن جهة أخرى، قدّم نبيل بلهبي (٢٠١٤م) في أطروحته عن نقد المتن في القرن الثالث الهجري تأصيلاً نظرياً مهماً بتقسيمه النقد المتني إلى ثلاثة مسالك رئيسية: (١) النقد لمخالفته أصلاً شرعياً، (٢) النقد لاضطراب اللفظ زيادةً أو نقصاناً، (٣) النقد لخللٍ في المعنى أو المضمون. وهذه الأطر المفهومية تمثل أساساً علمياً لدراسة العلل المتنية في الصحيحين. أما أحمد عبد الله أحمد (٢٠٠٥م) فقد تناول منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال التاريخ الكبير، مبرزاً دقة الإمام في اكتشاف العلل الخفية في المتن بالمقارنة التاريخية والموازنة بين الروايات.

وعند النظر في مجموع هذه الدراسات، يتبين أنها ما تزال متفرقة الاتجاهات؛ إذ ركّز معظمها على المناهج النقدية للأئمة والنقاد الأوائل دون تقديم دراسة شاملة تطبيقية عن وقوع العلل في متن الأحاديث في الصحيحين، أو بيان صورها وأنواعها، وكيفية إخراج الإمامين لها، وأثرها في صحة الحديث، وموقف العلماء من تلك العلل. ومن هنا تأتي أصالة هذه الرسالة، فهي لا تكتفي بتتبع المناهج التعليلية للمتن عند الأئمة، بل تسعى إلى تحليل ظاهرة العلل المتنية في الصحيحين تحليلاً منهجياً مقارناً، مع دراسة مواقف العلماء في دفع تلك العلل وتقدير قوة حججهم العلمية والمنهجية. إضافة إلى هذه الأمور، فإن هذا البحث يسعى إلى إعادة النظر في مكانة الصحيحين لوجود ادعاء تلك العلل.

الفصل السابع: الإطار النظري

١. شروط الإمامين في صحيحيهما

إن البخاري ومسلم اشترطا أن يخرجوا الأحاديث الصحيحة في كتابيهما. غير أن كتابيهما لم يستوعبا كل الصحاح طلباً للاختصار. قال البخاري: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول"، وقال مسلم: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه".^{٣٢}

ثم شرطهما في الرواة هو إخراج أحاديث الراوي المتفق على توثيقه ويكون ذلك الحديث متصلاً إلى الصحابي المشهور. ثم البخاري قد يترك أحاديث بعض الرواة لشبهة تقع في نفسه وأخرجهم

^{٣٢} ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص ١٩-٢٠.

مسلم لزوال الشبهة عنده.^{٣٣} وانتقد على هذا القول بوجود الرواة المتكلم فيهم في كتابيهما. وقيل إنهما أخرجوا حديث الرواة المتكلم فيهم للاعتبار.^{٣٤} وأما ما يتعلق بقضية اتصال الاسناد، فالبخاري اشترط أن يكون الراوي قد لقي وسمع عن من أخذ عنه، بينما اكتفى مسلم بالمعاصرة بين الراويين وإمكان اللقيا بينهما.^{٣٥}

٢. علم علل الحديث.

ذكر طارق العودة أن العلة عند المحدثين لها معنيان؛ معنى عام، ومعنى خاص. أما معناه العام فهو جميع الأسباب التي تمنع من قبول الحديث أو العمل به، ظاهرةً كانت أم خفية، قدحت في صحة الحديث أم لم تقدح، وكذلك كل اختلاف في السند والمتن، وهذا ما جرى عليه عمل الأئمة الأوائل. وأما معناه الخاص هو ما جرى عليه المتأخرون أن العلة هي أسباب غامضة تقدح في صحة الحديث.^{٣٦} ويختلف موضع وقوع العلة في الحديث، فإنها قد تقع في السند وقد تقع في المتن، وقد تقع فيهما معاً. والناقد قد يستدرك علة في الحديث بسهولة لجلائها، وقد لا يقف عندها إلا بعد النظر الشديد ومضي الزمن البعيد. قال علي بن المديني: "ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة".^{٣٧} ووقوع العلة في الحديث لها أسباب، أهمها: (١) الضعف البشري، (٢) الآفة العقلية وخفة الضبط، (٣) الخطأ في اختصار الحديث أو روايته بالمعنى، (٤) التدليس، (٥) جمع حديث الشيوخ في سياق واحد، (٦) تشابه الأسانيد وتقارب المتون، (٧) الإدخال على الشيوخ.

UNIVERSITAS ISLAM NEGERI
SUNAN GUNUNG DJATI
BANDUNG

^{٣٣} محمد بن طاهر المقدسي، شروط الأئمة الستة (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥)، ص ١٧-١٨.

^{٣٤} عياض بن موسى اليحصبي، إكمال المعلم بفوائد مسلم (مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٩)، ج ١، ص ٦. وقال الدارقطني: "أخرج البخاري عن بقية بن الوليد، وعن بهز بن حكيم اعتباراً، لأن بقية يحدث عن الضعفاء وبهز متوسط". انظر: علي بن عمر الدارقطني، سؤالات السلمى للدارقطني (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ص ٥٧.

^{٣٥} عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٣١)، ج ١، ص ١٦٠.

^{٣٦} طارق بن عودة العودة، تأصيل علم علل الحديث الإمام علي بن المديني أنموذجاً (مكة: دار طيبة الخضراء، ١٤٤٣)، ص ٨٢ - ٨٤.

^{٣٧} أحمد بن علي البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٣)، ج ٢، ص ٢٥٥-٢٥٦.

وطريقة معرف علة الحديث إجمالاً تعتمد على ثلاثة أمور: (١) جمع طرق الحديث على سبيل الاستيعاب؛^{٣٨} (٢) تحديد المدار والنظر إلى مدى اختلاف الرواة واتفاقهم في سياق الحديث؛ (٣) الترجيح أو الجمع حسب ما احتفت به القرائن.^{٣٩} ومما ينبغي التنبيه عليه أن قواعد التعليل مستنبطة من صنيع علماء العلل لا من قواعد المنطق واحتمالات العقل.^{٤٠}



^{٣٨} توارد عن الأئمة أن الحديث لا بد من جمع طرقه، فقال الخطيب: ”والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه“. انظر: أحمد بن علي البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ج ٢، ص ٢٩٥.

^{٣٩} قال ابن حجر: ”فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف“، ثم نقل عن الحافظ العلائي أن وجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، وأن المتقدمين عندهم نقد خاص لكل حديث بمفرده، وليس عندهم حكم كلي. انظر: أحمد ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح ونكت العراقي (اسطنبول: مؤسسة دار الحديث، ٢٠٢٤)، ص ٤٨٧-٤٨٨.

^{٤٠} عادل بن عبد الشكور الزرقى، قواعد العلل وقرائن الترجيح (الرياض: دار المحيِّث، ١٤٢٥)، ص ٤٠.